



Arab Organisation for Human Rights in the UK  
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

مغلق ممنوع من السفر..

# معبّر رفح



غزة لن تكون مكاناً ملائماً للعيش في 2020



مغلق ممنوع من السفر ...

معبر رفح

2016



## الفهرس :

4	مقدمة
6	عمل معبر رفح البري خلال عام 2016
8	الآثار المترتبة على إغلاق معبر رفح
10	التنسيقيات
11	صورة التنسيق
12	شهادات
18	الإطار القانوني
20	خلاصة وتوصيات



## مقدمة

يعاني المواطنون في قطاع غزة منذ أحد عشر عاماً من حصار خانق فُرض بقرار من حكومة الإحتلال الإسرائيلي في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، ليتسبب في إغلاق كافة المعابر، ومنع جميع أشكال التنقل والنقل من وإلى قطاع غزة، وعزل القطاع عن العالم الخارجي.

السلطات المصرية لم تتعامل بمنطق أخلاقي وقانوني مع الحصار المفروض بإغلاق كافة المعابر وقامت بدورها بالتضييق بشكل كبير على الحركة خلال معبر رفح الذي أصبح المنفذ الوحيد لتنقل سكان القطاع إلى العالم الخارجي، فمن الإغلاق الكلي إلى الفتح المؤقت لعبور حالات محدودة، ليصبح سكان القطاع بين المطرقة والسندان (1).

أخذ الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 2006 عدة أشكال، حيث بدأ بعمليات إغلاق للمعابر مع السماح بدخول عدد من السلع والبضائع التي يطلبها الفلسطينيون، وبعدها تم تقليص عدد الأيام المسموح فيها بنقل البضائع، كما تم التحكم في كميات وأنواع السلع والبضائع التي يُسمح بدخولها إلى أن وصلت إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب.

شمل الحصار منع دخول بعض البضائع بصورة تامة، كالوقود بكافة أنواعه، ومواد البناء خصوصاً الإسمنت والحديد، وقطع الغيار والمعدات اللازمة للقطاعات الصحية والبنية التحتية إلا في حالات معينة وضمن شروط صارمة.

يرصد هذا التقرير معاناة سكان قطاع غزة في العام 2016 نتيجة الاستمرار في إغلاق معبر رفح من قبل السلطات المصرية، حيث لا زالت القاعدة العامة في

<sup>1</sup> انظر تقرير المنظمة <http://aohr.org.uk/images/releases/gaza-en-web.pdf>



تعامل السلطات المصرية هي إغلاق المعبر في تماهي واضح مع أجنادات  
الحكومة الإسرائيلية لتشديد الحصار المفروض على القطاع.



## عمل معبر رفح البري خلال عام 2016

خلال العام 2016 استمرت معاناة سكان قطاع غزة الراغبين في السفر من وإلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي، وذلك نتيجة إغلاق المعبر بشكل شبه كامل من قبل السلطات المصرية والتحكم في عدد المسافرين والتنسيق عليهم في إجراءات السفر، حيث يحتاج المواطنون الراغبين في السفر إلى تسجيل أسماءهم، وحجز موعد مسبق للسفر والذي قد يستغرق من 9 إلى 12 شهراً ليتم السماح لهم بالسفر وفقاً لدوره في الكشف، إضافة إلى التفتيش الذاتي المهيمن الذي يتعرض له المواطنون الفلسطينيون من قبل الأمن المصري، وساعات الانتظار الطويلة التي يضطر المسافرين الفلسطينيين إلى الوقوف خلالها في الشمس أو المطر حتى يتم فتح أبواب المعبر للمرور.

ولقد أدى إغلاق معبر رفح البري بشكل شبه كلي العام الماضي إلى حرمان ما يقارب 2 مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى قطاع غزة، حيث بلغ عدد المواطنين الذين كانوا بحاجة ماسة للسفر بحسب هيئة المعابر والحدود نحو (30000)، وقد فُتح المعبر منذ بداية عام 2016 لمدة 41 يوماً فقط وتمكن خلالها 26431 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر المعبر، كما عاد إلى القطاع خلال هذا العام 16406 مواطناً، ومنع 2097 مواطناً من المرور حيث تم ارجاعهم من قبل الأمن المصري دون ذكر الأسباب.





## جدول: يوضح طبيعة عمل معبر رفح منذ عام 2011 حتى عام 2016

عدد ايام الاجلاق	عدد ايام الفتح	عدد المرجعين	عدد المغادرين	عدد القادمين	اجمالي المسافرين
96	269	8048	130935	126336	عام 2011
56	309	26199	209215	210873	عام 2012
101	264	8967	152278	160013	عام 2013
241	124	4668	52431	49011	عام 2014
333	32	714	14656	14776	عام 2015
324	41	2097	26431	16406	عام 2016



## الآثار المترتبة على إغلاق معبر رفح

أدت الإجراءات التي يفرضها النظام المصري على معبر رفح، إلى حرمان الفلسطينيين من التمتع بحقهم في حرية الحركة والتنقل، وهو حق مكفول لكل إنسان ويتفرع عنه حقوق عديدة لا حصر لها مثل الحق في التعليم والعلاج والعمل.. الخ .

كما سنوات الإغلاق السابقة ترتب على إغلاق معبر رفح عام 2016 معظم أيام السنة حرمان مئات الطلبة من الدراسة الجامعية خارج قطاع غزة، فقد حصل العديد من الطلبة الفلسطينيين على منح دراسية في جامعات خارج قطاع غزة؛ إلا أن إغلاق المعبر حرّمهم من الاستفادة من هذه المنح .

يقول أحد الطلاب "أنهيت دراستي الثانوية بمعدل امتياز هذا أهلني للمنافسة على المنح التي تقدمها جمهورية مصر العربية التي تقدمها للطلبة الفلسطينيين وبالفعل حصلت على منحة كاملة لدراسة الطب في دولة مصر العربية..... وما ان سمعت بفتح المعبر توجهت للسفر وهنا كانت خيبة الأمل فقد قام الجانب المصري بإرجاعي دون أن يبدي أي مسوغ أو سبب، وتكررت هذه الحادثة معي أربعة مرات."

كما تسبب إغلاق المعبر في منع المئات من سكان القطاع من السفر الخارج لتلقي العلاج خاصة أولئك المصابين بأمراض مستعصية كالسرطان والقلب والكلية ونتيجة منع هذه الفئة توفي العديد منهم بسبب عدم تلقي العلاج المتوفر خارج القطاع.



وكذلك فقد تسبب إغلاق المعبر في فقدان العديد من المواطنين الفلسطينيين لوظائفهم وأعمالهم وإقامتهم في الخارج، حيث يوجد مئات الحالات من الذين يعملون في دول عديدة حينما جاءوا لزيارة أقاربهم في في القطاع لم يتمكنوا من العودة لعملهم بسبب إغلاق المعبر.

إضافة لما سبق فقد نتج عن إغلاق معبر رفح حرمان المئات من مواطني قطاع غزة من حقهم في ممارسة الشعائر الدينية، فمنذ عام 2007 والمواطنين يلاقون صعوبة للسفر إلى الديار الحجازية لأداء العمرة والحج .



## التنسيقيات

"التنسيقيات المصرية" هو مصطلح يطلق على مسافرين غير مسجلين في كشوف هيئة المعابر، يتم إرسال أسماءهم في كل يوم يفتح فيه المعبر، ويطلب الجانب المصري من نظيره الفلسطيني تسهيل وصولهم للصالة المصرية فوراً.

بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر رفح نشط السماسرة لتسهيل سفر المواطنين بالتنسيق المباشر مع الجانب المصري مقابل مبالغ مالية، تعرف هذه الطريقة بين المواطنين بـ"كشوف التنسيقيات"، وقد تسببت بإثارة غضب شريحة كبيرة من المسافرين المسجلين على قوائم وزارة الداخلية لأنهم انتظروا طويلاً من أجل السفر إلا أنهم فشلوا، لكن من قام بعملية التنسيق مقابل مبلغ مالي نجح في أغلب الأحوال بالسفر.



## صورة التنسيق

من المعروف ان الراغبين في السفر يسجلون أسماءهم عبر مكاتب التسجيل التي تُحددها وزارة الداخلية، لتتم عملية السفر بحسب الدور والحاجة، ممّا يعني أن ينتظر المسافر من 9-12 شهراً حتى يحين دوره ليسافر، هذا في حال سمحت له مصر بذلك ولم تقم بإرجاعه، وهذا يعود لكرم الجانب المصري ، لذلك يتم اللجوء لما يعرف بالتنسيق ،حيث يتم التنسيق بشكل سري، فهناك وسطاء فلسطينيين، يتعاونون مع أشخاص في الجانب المصري هم ضباط في المخابرات الحربية والمخابرات العامة والجيش والأمن الوطني ،ويلجأ الراغب في السفر إلى الوسطاء، ويتم الاتفاق على مبلغ من المال مقابل تسهيل سفره، وهذا المبلغ قد يصل إلى 5000 دولار أمريكي، بحيث يتم إبلاغ الشخص بموعد سفره بناء على فتح المعبر، فيتوجه إلى المعبر، وينتظر كغيره، ليصل اسمه ضمن الكشف، ويستقل حافلة خصيصاً تسمى "حافلة التنسيق".

بعد إتمام التنسيق مع الجهات المصريه تذهب المبالغ المدفوعه الى مدينة العريش شمال مصر لعمال مصريين يعملون في معبر رفح البري من خلال نظام التحويلات المالية السريعة بعيدا عن أعين الرقابة لتسلم للضباط المعنيين.

عندما يتم الإعلان عن فتح معبر رفح البري نجد أن هناك صورتان مختلفتان، الصورة الأولى من يكون موجود داخل صالة الانتظار في المعبر نفسه ضمن كشف يحتوي على أسماء مسموح لهم السفر وهؤلاء من تم التنسيق لهم مع الجهات المصرية، أما الصورة الأخرى من يتواجد في صالة أبو يوسف النجار في خانيونس المسجلين في كشوفات وزارة الداخلية وهنا يسود الهرج والمرج بين المسافرين نتيجة الإنتظار الطويل في ظروف قاسية وعدم تمكين الغالبية من السفر.



## شهادات

فيما يلي شهادات بعض المواطنين اضطروا للجوء للتنسيق ودفع مبلغ من المال ليتمكنوا من السفر خارج القطاع.

### الشهادة الأولى :

"أ.س. من سكان قطاع غزة، من مواليد 1991، وأحمل هوية رقم .... ، وأنا أعزب، أنهيت دراستي الثانوية بمعدل امتياز هذا أهلني للمنافسة على المنح التي تقدمها جمهورية مصر العربية التي تقدمها للطلبة الفلسطينيين وبالفعل حصلت على منحة كاملة لدراسة الطب في دولة مصر العربية، مباشرة توجهت لمقر "أبو خضرة" للتسجيل للسفر وهو مقر يتبع لوزارة الداخلية وبعد طول انتظار ظهر اسمي في كشوفات المسافرين وبدأت استعد للسفر وودعنا الأهل والأحباب، مستبشراً بمستقبل مشرق فأنا الطالب الذي خرج ليمثل بلده ليعود إليها وقد حصل على شهادة في الطب العام، وما إن سمعت بفتح المعبر توجهت للسفر وهنا كانت خيبة الأمل فقد قام الجانب المصري بإرجاعي دون أن يبدي أي مسوغ أو سبب، وتكررت هذه الحادثة معي أربع مرات في كل مرة أذهب للمعبر انتظر في صالات الانتظار طويلاً ثم أعود بخفي حنين، سمعت عن شيء اسمه التنسيق أو كشوفات التنسيق حيث يتم ادراج اسمي في كشف المسافرين دون أن أكون مسجل لدى وزارة الداخلية الفلسطينية بمقابل مبلغ من المال فقررت أن اطرق باب التنسيق فتعرفت



على شخص سبق وان سافر بهذه الطريقة واخبرني انه تواصل مع شخص من القطاع والذي بدوره يتواصل مع الضابط المصري ولكن قال بمقابل مبلغ وقدره 3000 دولار امريكي ، فتواصلت مع ضابط مصري لا اعرف اسمه ولا شكله وبدوره أكد لي أنه يمكنه اخراجه من قطاع غزة وأخبرني انه سيقوم بالتواصل مع المنسق الذي يتبع له في قطاع غزة وقال لي انه يجب علي دفع مبلغ التنسيق وهو 3000 دولار امريكي، وبالفعل تواصلت معي شخص من غزة دون أن اعرف اسمه وقمت بدفع المبلغ المذكور له ليسلمه للضابط المصري وأخبرني بأن الامور تسير بشكل جيد وهو يعمل على ادراج اسمي ضمن كشف التنسيقات الخارجية كما سماه واخبرني انه في أول فتحة معبر سوف أكون أول المغادرين للقطاع، وعندما فتح المعبر تواصلت معي واخبرني بالخروج وقمت بتجهيز نفسي وودعت الاهل وخرجت متجهاً لمعبر رفح وبهذه الطريقة تمكنت من السفر وهي الطريقة التي اعتاد عليها أهالي غزة للخروج من بوابة الجحيم "رفح".



## الشهادة الثانية :

"م.ع. ،من سكان قطاع غزة، من مواليد 1991، وأحمل هوية رقم .... ، وأنا أعزب، و  
أعمل كمحامي ، في العام 2015 حصلت على منحة دراسية في جمهورية تونس العربية  
لإكمال دراستي وكانت هذه المنحة كفيلا أن تغطي مرحلتي "الماجستير والدكتوراه"  
،وعندما تم إعلامي بالمنحة كان حال كحال أي مواطن في القطاع ذهبت لمكتب تسجيل  
المسافرين التابع لوزارة الداخلية وسجلت للسفر وبدأت رحلة المعاناة، وبعد طول انتظار  
اسمي أدرج ضمن كشوفات المسافرين عبر معبر رفح البري....دخلت الصالة المصرية  
وبعد طول انتظار وصل الخبر "مرجع" وهذا المصطلح الذي يعني أنني أشكل خطر على  
الامن القومي المصري ،لكني لم أقنط ولم أترجع فقررت المحاولة مرة ومرة حتى  
حاولت السفر عبر ميناء رفح ستة مرات وفي كل مرة الضابط يخبرني بأنني مرجع  
لماذا وكيف لا أدري؟ ومع ذلك عقدت العزم على الخروج لكي لا افقد المنحة فسمعت  
عن شئ اسمه التنسيق او كشوفات التنسيق حيث يتم ادراج اسمي في كشف  
المسافرين دون أن أكون مسجل لدى وزارة الداخلية الفلسطينية بمقابل مبلغ من المال  
فقررت أن اطرق باب التنسيق فتعرفت على شخص سبق وان سافر بهذه الطريقة  
وأخبرني انه تواصل مع شخص من القطاع والذي بدوره يتواصل مع الضابط المصري  
ولكن قال بمقابل مبلغ وقدره 1500 دولار أمريكي ترحيل و 2000 دولار بشكل رسمي  
،فتواصلت مع ضابط مصري اسمه محمود وبدوره أكد لي أنه يمكنه اخراجه من قطاع  
غزة وأخبرني انه سيقوم بالتواصل مع المنسق الذي يتبع له في قطاع غزة وقال لي انه  
يجب علي دفع مبلغ التنسيق وهو 2000 دولار امريكي، وبالفعل تواصل معي شخص  
من غزة دون أن اعرف اسمه وقمت بدفع المبلغ المذكور له ليسلمه للضابط المصري



وأخبرني بأن الأمور تسير بشكل جيد وفي أول فتحة معبر سوف أكون أول المغادرين للقطاع، وعندما فتح المعبر تواصلت معي وأخبرني بالخروج وقمت بتجهيز نفسي وودعت الأهل وخرجت متجهاً لمعبر رفح البري وفي الصالة المصرية انتظرت ساعات طويلة وهذه المرة أيضاً دون جدوى فقد كنت ضمن المرجعين للقطاع، وبعد ذلك تواصلت مع الضابط المصري الذي وعدني بأن يبحث في أسباب منعي، فيما بعد تواصلت معي وأخبرني أنني مدرج أممي ولا يمكنني الخروج ولا أعرف هل هذه سياسة مصرية أم تشابه أسماء وعلى كل حال قال لي الضابط انه بالإمكان حل الإشكالية بشرط دفع مبلغ 3000 دولار هذه المرة، لكنني رفضت وقررت أن أكمل تعليمي في القطاع وقد فقدت حقي في المنحة التونسية وحرمت من أبسط حقوقي وهو الحق في التعليم والحق في الحرية والتنقل.



## الشهادة الثالثة:

"أ.ف. من سكان قطاع غزة ، من مواليد 1990/09/15م، احمل هوية رقم..... حصلت على فيزا سياحية لأكثر من مرة وفي كل مرة كنت أدفع لمكتب السفر 500 دولار ثمن الفيزا السياحية، لكن حال المعبر الذي يفصلنا عن دولة مصر العربية دائماً ما يحول بيننا وبين تحقيق أهدافنا فلم اتمكن من الخروج والسبب في كل مرة يقولون " مرجع" دون التوضيح اكثر من ذلك، وبعد عدة محاولات سمعت بكشوفات التنسيق الأمني التي لا تحتاج مني سوى ان ادفع مبلغ معين ليتم التنسيق لي من الجانب المصري وبالفعل تواصلت مع اشخاص سبق وأن سافروا بهذه الطريقة وقد أعطوني رقم ضابط مصري يتم التنسيق من خلاله، قمت بالتواصل معه وأخبرني انه علي دفع مبلغ 2000 دولار امريكي حتى يتمكن من مساعدتي، قلت له كيف يمكنني دفع المبلغ فأخبرني بالذهاب لشخص من سكان قطاع غزة توجهت اليه وقلت له لن ادفع المبلغ الا عندما أتأكد انني خرجت من غزة وافق على ذلك وقال لي انتظر أول فتحة معبر ، وبالفعل في أول فتحة للمعبر توجهت للسفر فوجدني ذلك الشخص الذي استلم مني المبلغ واخذني الى صالة التنسيق وقال لي ارتاح هنا أحسن لك من أن تجلس بين المرضى والحالات الانسانية الذين يحاولون الخروج ، جلست انتظر دوري، بعد ذلك خرجنا من الصالة باتجاه الجانب المصري وهناك تواصل معي الضابط المصري وأخبرني انه سيرسل الي شخص يأخذ جواز السفر والحقيبة، انتظرت لدقائق حتى جاء شخص وتعرف علي واخبرني انه من طرف الضابط المصري وأخذ مني جواز السفر والحقيبة وتركني انتظر في قسم الترحيل وبعد حوالي ساعة تم نقلي من قسم الترحيل بسيارة خاصة إلى العريش ومنها إلى القاهرة مكثت في القاهرة 72 ساعة بعدها توجهت لمطار القاهرة بناءً على اتصال من الضابط



المصري وقد ابلغني بضرورة دفع مبلغ 2200 دولار أمريكي لشخص سيرسله الى مطار القاهرة ،وبالفعل حضر الشخص واخبرني انه من طرف الضابط المصري وطلب مني المبلغ فمت بتسليمه المبلغ وسافرت إلى ابو ظبي ،وبعد ثلاثة شهور من السفر عدت الى قطاع غزة .



## الإطار القانوني

تؤكد المعاهدات والقانون الدولي على حق كل شخص في التنقل والحركة، وتنص المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966 على " حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده " ويعتبر التعليق العام رقم 27 ، الذي صدر عن اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في جلستها 67 في العام 1999، الأساس القانوني الذي يحدد النطاق الواسع لمفهوم الحق في حرية التنقل والحركة، وتنص الوثيقة على أن لكل الأفراد الحرية في اختيار سكنهم، وأن لهم الحق في مغادرة أي دولة بما فيها دولتهم، وتنص على القيود الاستثنائية التي يمكن فرضها على حرية التنقل في ظروف محددة، وتتبع أهمية الحق في حرية كل شخص في الحركة والتنقل كونه شرطاً ضرورياً لتحقيق حقوق أخرى راسخة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ضمنها الحق في العمل، والحق في ظروف حياتية لائقة، والحق في الصحة والتعليم. ووفق القانون الدولي فإن مصر مُلزَمة بفتح معبر رفح، وهذا الالتزام ينبع من واجب مصر باحترام حق التنقل لسكان قطاع غزة، وواجبها بالعمل ضد خرق إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة بما أنها إحدى الأطراف السامية في الاتفاقية، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع "تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال" ، وحول هذه المسألة فقد ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الواجب في " كفالة الاحترام" لا يقتصر على سلوك



أطراف النزاع، وإنما يشمل ضرورة أن تعمل الدول ما بوسعها لتكفل احترام القانون الدولي الإنساني دون استثناء، و أن تمارس نفوذها من أجل تجنب انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووضع حد لها، وألا تشجع أطرافاً أخرى على ارتكاب الانتهاكات.

وحسب القانون الدولي فإن على الدول المجاورة لمنطقة تحولت إلى منطقة مغلقة واجب يفرضه العرف الدولي يتمثل في أن تسمح لسكان المنطقة المغلقة المرور في أراضيها، وبعد أن حولت إسرائيل قطاع غزة إلى منطقة مغلقة فإنه يكون من الواجب على مصر أن تفتح المعبر لسكان القطاع .





## خلاصة وتوصيات

- معبر رفح البري هو المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة للعالم الخارجي مما يوجب على السلطات المصرية وفق اتفاقية جنيف فتحه بشكل دائم لتمكين السكان من السفر في كلا الإتجاهين.
- اتفاقية جنيف تحرم التعاون مع قوات الإحتلال في فرض عقوبات جماعية على السكان المحميين وتوجب على الدول الأطراف مساعدة السكان المحميين وتقديم كافة أشكال الدعم للتخفيف من وطأة الإحتلال.
- على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات من شأنها إلزام الحكومة المصرية فتح معبر رفح بشكل دائم فمن غير المقبول أن تكون القاعدة العامة الإغلاق والإستثناء هو فتح المعبر.
- على المحكمة الجنائية الدولية الإسراع في بحث الشكوى التي قدمتها المنظمة حول الحصار المستمر الذي تفرضه الحكومة المصرية على القطاع .